الأمم المتحدة

A/70/15 (Part II)

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والستين*

جنيف، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥

مقدمة

افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية الحادية والستين للمجلس يوم الاثنين ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونظر المجلس، خلال هذه الدورة، في قضايا محددة تتعلق بأفريقيا، فضلاً عن قضايا أخرى تتعلق بالأونكتاد.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا (البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - أحاط المجلس علماً بالتقرير الذي أعدته الأمانة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(61)/2.

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والستين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وستصدر بصورتها النهائية، مع تقريري الدورة التنفيذية الستين والدورة الثانية والستين للمجلس، بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٥ (*A/70/15*).

211015 201015 15-18090 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٢ - قدم نائب رئيس - مقرر الدورة السبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية النتائج الرئيسية على النحو المفصل في التقرير. وكان البند الرئيسي المدرج على جدول الأعمال استعراض الأمانة للتقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات، الذي وافق عليه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٩، والذي يغطي الأنشطة المضطلع بها من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣ - وأحاط المجلس علماً بتقرير الدورة السبعين للفرقة العاملة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/270.

٢ - تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية (البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٤ - أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها السابعة (TD/B/C.II/31 وCorr.1)، كما قدمه رئيسها، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٣ - تقرير لجنة التجارة والتنمية (البند ٣ (ج) من جدول الأعمال)

٥ - أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها السابعة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/38، وأيّد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٦ - وأحاط المجلس علماً أيضاً بالإضافات التي اقترح أحد الوفود إدراجها في موجز الرئيس والتي تتضمن إضافة وفد آخر إلى قائمة المشاركين. وستصدر هذه الإضافات في صورة تصويب.

جيم - العملية التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر (البند ٤ من جدول الأعمال)

٧ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وعقب المشاورات التي أجراها الرئيس في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، عُقدت سلسلة من المشاورات المفتوحة غير الرسمية بقصد استعراض المقترحات المتعلقة بالموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر (مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر). واستمرت، خلال هذه الدورة، المناقشات المتعلقة بالموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية، وتوصلت الوفود إلى اتفاق مؤقت بشأن الموضوع الفرعي ٤. ونظراً لعدم

التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية المتبقية، فإن المفاوضات ستستمر بعد هذه الدورة.

دال - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨ - وافق المجلس على الطلب المقدَّم من منظمة أنقذوا الأرض - كمبوديا، والوارد في الوثيقة TD/B/EX(61)/R.1، لمنحها مركز المراقب لدى الأونكتاد، ضمن الفئة العامة.

هاء - مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٩ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في اعتماد منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية لأغراض الأونكتاد الرابع عشر وعمليته التحضيرية.

١٠ - وكما جرت عليه العادة في مؤتمرات الأونكتاد التي تنظم كل أربع سنوات، سُمح لمنظمات المجتمع المدني التي لا تتمتع بمركز المراقب لدى الأونكتاد بأن تقدم طلبات لاعتمادها من أجل المشاركة في مؤتمر من المؤتمرات وفي عمليته التحضيرية. وقد قُدمت إلى الدول الأعضاء جميع طلبات الاعتماد كي تنظر فيها.

١١ - ومن ثم، وافق المجلس على طرائق الاعتماد التالية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية التحضيرية وفي الأونكتاد الرابع عشر:

(أ) اعتماد نفس الترتيبات المعمول بها في المؤتمرات السابقة لاعتماد ومشاركة المجتمع المدني في الأونكتاد الرابع عشر وعمليته التحضيرية:

'١' ستقدم قوائم بأسماء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأونكتاد الثالث عشر إلى الدول الأعضاء كي تنظر فيها. و وسيغني ذلك عن مطالبة المنظمات بتقديم طلبات الاعتماد من جديد إلى الأونكتاد الرابع عشر وإعادة تقديم جميع الوثائق المطلوبة؛

'٢' ستُقدَّم منظمات إضافية (ليس لها مركز مراقب لدى الأونكتاد) تطلب اعتمادها لدى الأونكتاد الرابع عشر في قوائم تُرسل إلكترونياً إلى الدول الأعضاء من أجل الموافقة عليها.

(ب) تماشياً مع الممارسة السابقة، ستعقد جلسات استماع مع المجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص في إطار اجتماعات اللجنة التحضيرية. وستعقد جلستا استماع قبل الأونكتاد الرابع عشر (واحدة في نهاية عام ٢٠١٥، والأخرى في أوائل عام ٢٠١٦). وسيجري تأكيد المواعيد لدى إنشاء اللجنة التحضيرية.

١٢ - وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس أيضاً في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولم يتوصل المجلس، بعد المناقشات والمفاوضات التي أجراها، إلى توافق في الآراء بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت.

ثانياً - موجز الرئيس

١٣ - قُسّمت المناقشات المركزة على أفريقيا إلى جزأين. وتضمن الجزء الصباحي عرضاً للتقرير المتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(61)/2. وتضمن الجزء الذي غطى فترة بعد الظهر حلقة نقاش استندت إلى مذكرة معلومات أساسية بشأن موضوع ''النظر مجدداً في مسألة مدى القدرة على تحمّل الديون في أفريقيا''، وذلك على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(61)/3.

ألف - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا: الجزء الأول (البند ٢ من جدول الأعمال)

البيانات الافتتاحية والمناقشات

١٤ - افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية. وأدلى الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي، وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة عرضاً عن هذا البند من جدول الأعمال. وأدلى ممثلو الوفود التالية بيانات: الفلبين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وجمهورية تترانيا المتحدة، باسم المجموعة الأفريقية؛ وجمهورية فترويلا البوليفارية، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبنن، باسم أقل البلدان نمواً؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والعراق، باسم المجموعة العربية؛ والولايات المتحدة الأمريكية باسم مجموعة الدول المتقدِّمة غير المنضمَّة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وباراغواي، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وزمبابوي؛ والصين؛ والمغرب؛ وإثيوبيا؛ وكينيا؛ وأنغولا.

١٥ - وقدّم الأمين العام موجزاً مختصراً لأنشطة الأونكتاد الجارية والسابقة في أفريقيا، ووجّه الانتباه إلى تزايد شعبية برنامج الأونكتاد بشأن سياسة المنافسة وحماية المستهلك في شرق وغرب أفريقيا ومنطقة المغرب العربي، وبرنامج التدريب في مجال التجارة. وأشار أيضاً إلى مشاركته في مؤتمر القمة الثلاثي الثالث لرؤساء دول وحكومات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في أوائل حزيران/يونيه في شرم الشيخ (مصر)، وإلى عرض تقرير الأونكتاد المعنون ''تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤'' في المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بأفريقيا والمنعقد مؤخراً في كيب تاون (جنوب أفريقيا). وشدد على ما ينطوي عليه المؤتمر الوزاري العاشر المقبل

لمنظمة التجارة العالمية والمقرر عقده في نيروبي من أهمية للمنطقة، وأكد مجدداً أن أكبر التحديات التي تواجه المنطقة تتمثل في استدامة النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل وتسريع التحول الهيكلي. وذكر أيضاً أهمية الإرادة السياسية باعتبارها أحد العوامل التي تعزز تيسير التجارة، كما هو الحال بالنسبة إلى جماعة شرق أفريقيا. وسلط الضوء على ما حققته جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحسن باهر في الموارد نتيجة تنفيذ برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي وضعه الأونكتاد. وأبرز مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة دور السلام والأمن في تمكين البلدان من جني الفوائد من التجارة، وشدد على مساهمة الأونكتاد في تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في عدة بلدان أفريقية وفي مساعدة بلدان مثل أنغولا في الخروج من وضع أقل البلدان نمواً.

١٦ - وفي البيانات التي أدلى بها ممثلو عدَّة مجموعات إقليمية ووفود، أثيرت النقاط المحددة التالية: (أ) لاحظ التقرير الحالي المتعلق بالأنشطة المضطلع بها دعماً لأفريقيا حدوث تحسن نوعي في التقارير السابقة بفضل استثارة النقاش بشأن التأثير الإيجابي لأنشطة الأونكتاد في القارة؛ (ب) أهمية الإرادة السياسية، بالإضافة إلى الموارد والأهداف والولايات، في رفع التعاون الإنمائي الدولي إلى مستوى أعلى؛ (ج) يكمن أفضل معيار يمكن تقييم الأونكتاد على أساسه في حضوره المتحول وأثره الإيجابي على التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، إضافة إلى ضرورة أن يسعى الأونكتاد إلى اعتماد خطة سياساتية أكثر طموحاً وتحولاً؛ (د) ضرورة إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية حتى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛ (ه) ينبغي اعتبار إدارة الديون السيادية أحد المواضيع التي يتناولها الجزء الرفيع المستوى من دورة مجلس التجارة والتنمية التي تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وينبغي أن يرتبط عمل الأونكتاد في هذا المجال بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية التي تجري مناقشتها في نيويورك؛ (و) ينبغي أن يضمن الأونكتاد الترجمة الصحيحة لجميع تقاريره ووثائقه الرئيسية إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة؛ (ز) ينبغي للأونكتاد أن يركز على القضايا البحثية في مجالات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية، والتجارة، والتنوع الاقتصادي والتعليم، ودور القطاع الخاص وتمكين المرأة في تعزيز القدرات الإنتاجية؛ (ح) ينبغي للأونكتاد الاضطلاع بالمزيد من العمل في مجال الديون والقدرة على تحمل الديون وكذلك تحسين نشر مبادئ الأونكتاد بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين.

١٧ - وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن قلقهم إزاء تأجيل إطلاق تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ الصادر عن الأونكتاد. وأكدت الوفود ضرورة زيادة التشاور في المستقبل بين الأونكتاد والدول الأعضاء بشأن هذه المسائل.

١٨ - وأثناء المناقشات، أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن التقرير المتعلق بالأنشطة المضطلع بها دعماً لأفريقيا تضمن تقييماً عاماً لأثر الأنشطة في البلدان الأفريقية، والتمس من الأونكتاد مواصلة دعم جهود التنمية الوطنية التي تبذلها إثيوبيا. وحذر وفد آخر من التأثير الذي قد يحدثه

انخفاض أسعار السلع الأساسية، مقترناً بارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد الدولي وقوة الدولار، على مديونية البلدان الأفريقية، في حين أكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أهمية التصنيع وتحسين الإنتاجية الزراعية في أفريقيا. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن أملها في إدماج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إطار ولاية الأونكتاد. وأعرب وفد آخر عن تقديره للدعم الذي قدمه الأونكتاد لمساعدة أنغولا في عملية الخروج من وضع أقل البلدان نمواً. وغطت القضايا التي تعتبر مهمة بالنسبة إلى البلدان النامية وأفريقيا مجموعة من المجالات، بما فيها ما يلي: الاستثمار المباشر الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية الزراعية والاستثمارات الزراعية، وبناء الروابط بين القطاعات الاقتصادية، والقدرة على تحمل الديون، ومواصلة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتجديد التزامات المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بمنح ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، ومواصلة عملية التحول الهيكلي والتصنيع، والإرادة السياسية اللازمة لإجراء الإصلاحات والتعاون، وإصلاح البنية المالية العالمية، والابتكار، وتعزيز المؤسسات الحكومية.

١٩ - ورأت وفود أن بإمكان الأونكتاد مساعدة الدول الأعضاء في التحضير لمؤتمرات القمة الرئيسية الأربعة لهذا العام، وهي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي يعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥ واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر بشأن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي يعقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي يعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

باء- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا: الجزء الثاني

حلقة النقاش: النظر مجدداً في مسألة مدى القدرة على تحمّل الديون في أفريقيا (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٠ - استندت حلقة النقاش التي تناولت موضوع ''النظر مجدداً في مسألة مدى القدرة على تحمّل الديون في أفريقيا'' إلى مذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/X(61)/3) لتوجيه المناقشات.

٢١ - وضم فريق النقاش ثلاثة خبراء من المؤسسات التالية: الجامعة الأمريكية، ومعهد إدارة الشؤون المالية لبلدان شرق وجنوب أفريقيا، ومعهد التنمية الخارجية. وقدم المشاركون في حلقة النقاش عروضاً بشأن موضوع ''النظر مجدداً في مسألة القدرة على تحمّل الديون في أفريقيا''، وما ينبغي للحكومات الأفريقية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين أن تنظر فيه في سياق تمويل التنمية من أجل تجنب أزمات الديون.

٢٢ - وذكر بعض المشاركين في حلقة النقاش عدة دروس سياساتية مستفادة من الماضي وكانت لها أهمية بالغة في تعزيز القدرة على تحمّل الديون وتجنب أزمة ديون أخرى. وعلى

سبيل المثال، رغم أن القدرة على تحمل الديون غير مضمونة على الإطلاق، تشكل السياسات السليمة للاقتصاد الكلي عاملاً بالغ الأهمية، وكذلك الحد من التعرض للصدمات الخارجية، وممارسة الإقراض بتعقل والإدارة السليمة للديون. ومع ذلك، حذر المشاركون أيضاً من أن أية صدمة شديدة يواجهها بلد من البلدان، مثل تفشي فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة، قد تكون كافية لاندلاع أزمة، ومن ثم، ينبغي النظر إلى القدرة على تحمّل الديون على أنها ''سراب'' لا ''واحة''. وحذر الفريق أيضاً من أن الضخ غير الكافي والبطيء للأموال من أجل تخفيف أعباء الديون سيؤدي، في حالة حدوث أزمة، إلى تفاقم الوضع ورأى أن من الضروري منح الأولوية لتعزيز المساءلة وتوسيع آفاق التعهدات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٣ - ولاحظ بعض المشاركين في حلقة النقاش أيضاً أنه وإن كان يبدو من غير الوارد في الأجل القصير على الأقل أن تقع أزمة ديون في أفريقيا ككل، فإن من شأن التغييرات التي تطرأ على تكوين الدين في العديد من البلدان الأفريقية أن تزيد من احتمال حدوث أزمات في المستقبل. ورأى أحد المشاركين في حلقة النقاش أن الوقوع في الديون قد يساعد الحكومات الأفريقية في التعامل مع أولوياتها الإنمائية المتعددة، لكنه حذر من أن هذه الديون ستفرض أيضاً ضغوطاً كبيرة ومتزايدة على مواردها المحدودة. فقد لوحظ، على سبيل المثال، أن تطوير الهياكل الأساسية، والأهداف الإنمائية للألفية، وأولويات ما بعد عام ٢٠١٥ في المجال الاجتماعي ومجالي التعليم والصحة، يؤدي دوماً إلى الوقوع تحت ضغط الاستدانة ولو بشروط أقل مواتاة، ولا سيما بعد هبوط أسعار السلع الأساسية.

٢٤ - وأبرز المشاركون في حلقة النقاش، استناداً إلى تجارب حديثة، أن البلدان التي استفادت في الماضي من تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تراكم الديون الآن بوتيرة أسرع من وتيرة البلدان التي لم تستفد من تخفيف أعباء ديونها. وشددوا على أن هذا الوضع يرجع أيضاً إلى انخفاض الديون التي تسدد بشروط ميسرة مثل المنح وتزايد أشكال أخرى من الديون التي تسدد بشروط غير ميسرة، بما فيها الدين المحلي. ومع ذلك، من الضروري توخي الحذر حيث إن تكلفة مختلف مصادر هذه الأموال قد تتباين تبايناً كبيراً، وقد تكون مرتفعة للغاية في حالة الدين المحلي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يشكل خطراً يهدد القدرة على تحمّل الديون في أفريقيا.

٢٥ - وأثناء حلقة النقاش، شكرت وفود عديدة الأونكتاد على مذكرة المعلومات الأساسية وعلى تنظيم حلقة النقاش بشأن الموضوع المختار نظراً لأهميتها وانعقادها في الوقت المناسب في إطار المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأولويات التمويل لأفريقيا.

٢٦ - وأبدى بعض المندوبين اهتماماً بجدوى إحداث صندوق أفريقي لتثبيت أسعار السلع الأساسية، ولكنهم لاحظوا أيضاً ضرورة إضفاء المزيد من الوضوح بشأن السلع المعنية بالنظر

إلى المجموعة الواسعة للسلع الزراعية والمعدنية التي يجري إنتاجها. ويمكن أيضاً إيلاء الاعتبار اللازم لاعتماد صناديق وطنية كبديل عملي عن الصناديق الإقليمية.

٢٧ - ولاحظ بعض المندوبين الآخرين أن من المهم أيضاً مراعاة المنظور الإقليمي لدى تحليل المعضلة التي تواجهها البلدان بين اللجوء إلى القروض التجارية أو القروض بشروط ميسرة. وتتجه أفريقيا نحو إطار إشراف جديد في مجال التكامل الإقليمي، مع إطلاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية في الآونة الأخيرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهناك التزام سياسي قوي بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ومن ثم ينبغي للقروض بشروط ميسرة أن تركز، من باب الأولوية، على الهياكل الأساسية الإقليمية.

٢٨ - ولاحظ بعض المندوبين أن من بين المسائل المطروحة مسألة التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية والإقراض بشروط ميسرة بوجه عام وأن على العديد من الشركاء في التنمية أن يكونوا في مستوى التزامهم بالإسهام بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظ بعض المندوبين الآخرين أيضاً أن من الأهمية بمكان زيادة إسهام الإيرادات الداخلية من خلال تحسين جباية الضرائب ومحاربة الفساد، كما لوحظ أن بلداناً أخرى في المنطقة ركزت على زيادة كفاءة جباية الضرائب، فتمكنت من تسخير المزيد من الموارد المحلية لخدمة التنمية.

٢٩ - ولاحظ بعض المندوبين أيضاً أن للأمم المتحدة دوراً خاصاً تؤديه بخصوص مسألة إعادة هيكلة الديون لأنها قضية عالمية تستدعي تضافر الجهود والتنسيق بشأنها.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٠ - في الجلسة العامة الافتتاحية لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(61)/1. وبذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢ - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

٣ - المسائل التي تتطلب إجراءً من مجلس التجارة والتنمية والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

(ج) تقرير لجنة التجارة والتنمية

٤ - العملية التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٥ - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

٦ - مسائل أخرى

٧ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والستين

باء - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والستين
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٣١ - في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أذن مجلس التجارة والتنمية بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع تحت سلطة الرئيس والمقرر.

المرفق الأول

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأردن
إسبانيا
إستونيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
جمهورية إيران الإسلامية
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بنغلاديش
بنن
بولندا
بيرو
بيلاروس
ترينيداد وتوباغو
توغو
تونس
تيمور - ليشتي
جامايكا
الجزائر
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جيبوتي
السلفادور
السنغال
سوازيلند
سويسرا
سيراليون
صربيا
الصين
العراق
فرنسا
الفلبين
فنلندا
كندا
كولومبيا
كينيا
لاتفيا
مالطة
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
موزامبيق
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطّلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(61)/Inf.1.

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالة المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التاليتان ممثلتين في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.